العوامل المؤثرة في العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا (2018-2014)

سرسام خليل عمر[1] أ.م.د.صباح صبحي حيدر[2] أ.د. محمد حمدمصطفى القطاطشة[3]

[1] قسم النظم السياسية والسياسات العامة،كلية العلوم السياسية،جامعة صلاح الدين،أربيل، اقليم كوردستان – العراق

قسم الادارة القانونية، المعهد التقني الاداري/ أربيل، جامعة أربيل التقنية، أربيل، اقليم كوردستان- العراق

[2] قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية،جامعة صلاح الدين،أربيل، اقليم كوردستان – العراق

[3] عميد شؤون الطلبة و استاذ في قسم العلوم السياسية، كلية الامير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، جامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

m.katatsheh@ju.edu.jo [3] Sabah.hayder@su.edu.krd [2] sarsam.shwani@epu.edu.iq [1]

المستخلص

شهدت العلاقات السعودية التركية عدة محطات تاريخية أثرت بصورة كبيرة على مسيرة النظام السياسي في كلا البلدين فضلاً عن ذلك أثرت على الدول التي لها علاقات متبادلة مع السعودية و تركيا، فالدولتان أستطاعت تشكيل مراكز للقوة والاستقطاب في نفس الوقت تحت مظلة مبررات مصلحية أو تاريخية أو جغرافية أو قومية. وهذا الامر لايتعدى فقط على التأثير الذي تفرضه كدولتان على دول أخرى في المنطقة بل هنالك عوامل تؤثر على مسيرة تلك العلاقة. بصورة عامة يمكن وصف تلك العلاقة بانها غير مستقرة ومتوترة وهنالك عدة أسباب وراء هذا الوصف، فالعوامل المؤثرة على بناء تلك العلاقة وإستمراريتها تواجهها في المقابل عوامل يؤدي الى عدم إستقرارها ويمكن أيضا وصفها بأنها تواجه مراحل صراع خفي تلقي بضلالها على موقف كلا من السعودية و تركيا على القضايا المصيرية التي تمر بها المنطقة بصورة عامة .إن البحث في العوامل المؤثرة على السعودية وتركيا تؤدي دون شك الى تحليل الجذور المنطقية لتحليل أسباب تكوين تلك العلاقة وتطورها سواء نحو النهوض بواقع توطيد الروابط بين البلدين أو إنتكاستها وتحولها الى صراع ومنافسة قوية بينهما بحيث تتلاقى المصالح تارة وتتقاطع تارة أخرى.

كلمات الافتتاحية: السياحة الجبلية, التسويق السياحي , اقليم كوردستان-العراق.

1. المقدمة

تعتبر العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية من العوامل المهمة التي لها أثر في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا، كما يعود تأريخ العلاقات السعودية التركية رسمياً الى عام 1929 أي بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1923 (إبراهيم، 2012: 166).

حيث اعترفت تركيا بموجب اتفاقية الصداقة الموقعة بين البلدين بحكومة الحجاز في 1929/8/3، وتأثرت العلاقات بين الطرفين منذ نشأتها إلى سنة 2018 إلى العديد من المؤثرات و ذلك لأسباب عديدة منها شكل النظام السياسي وتركيبته وأسسه وخياراته المختلفة، و مع ذلك شهدت العلاقات السعودية – التركية تطوراً ملحوظاً مع تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم عام 2002 في تركيا (عطوان، 2015: 5).

وصلت العلاقات بين البلدين الى مستوى متميز وفي كافة المجالات خاصة المجالات السياسية و الاقتصادية والعسكرية التي ظهرت بشكل واضح في الزيارات المتبادلة والاتفاقيات التي وقعت بين البلدين خلال 2002-2016.

ومن جانب آخر شهدت توتراً ملحوظاً في العلاقات السياسية بين البلدين بعد رفض قطر المشاركة في التحالف لشن الحرب على الحوثيين في اليمن 2017/6/5، و موضوع مقتل الصحفي السعودي جمال أحمد حمزة خاشقجي في 2018/10/2.

2. الاطار المنهجي للبحث :

2.1 أهمية الدراسة:-

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 2، العدد 1 (2021)
أُستلم البحث في 10 آذار 2021؛ قُبل في 11 نيسان 2021
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 42 يونيو 2021
البريد الإلكتروني للمؤلف :sarsam.shwani@epu.edu.iq
حقوق الطبع والنشر © 2021 سرسام. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

تنبع أهمية البحث من أهمية العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين الدول بشكل عام و العلاقات بين السعودية وتركيا ما بين الفترة (2014-2018) بشكل خاص وتقدم نموذج واقعي عن تأثيرات هذه العلاقات على مستوى الاقليمي والدولي. كذلك يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأخرى عملية كما يلي:-

2.1.1 الأهمية العلمية للدراسة:-

العديد من الكتاب والمؤلفين والمفكرين الذين تناولوا موضوع العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا لم يركزوا على الموضوع بصورة شاملة ولم يحاولوا البحث في كافة جوانبه، وتحليل أهمية العوامل المؤثرة في هذه العلاقات، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين السعودية و تركيا بين(2014-2018)، من حيث العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية، ودراسة أهم التحولات والمتغيرات التي حدثت في هذه العلاقات.

2.1.2 الأهمية العملية للدراسة:-

تنبثق الأهمية العملية للبحث في كونها تتناول موضوعاً مهماً وحيوياً يتمثل في العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا بين 2014-2018 اذ انهما دولتان محوريتان في الشرق الاوسط ولهما تأثيرات كبيرة على العلاقات الاقليمية وبالتالي على السياسة الدولية تجاه المنطقة برمتها، وما حصل في التوجه السياسي للمملكة العربية السعودية نحو تركيا، ومع ذلك هناك العديد من الدراسات والبحوث التي كتبت بهذا الصدد وتناولت العلاقات العربية – التركية أو العلاقات الخليجية – التركية أو العلاقات السعودية – التركية ولكنها لم تركز بصورة جوهرية على موضوعة أدوار وتأثيرات هذه العوامل في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا بين 2014- 2018 بشكل خاص وأبعاد هذه العلاقات وتأثيرها في المستقبل العلاقات البلدين.

2.2 مشكلة الدراسة:-

تدور مشكلة هذا البحث حولإن إرادة النخب السياسية والزعماء في تركيا تتجلى في بسط لفرض نفوذها وسيطرتها على العلاقات والسياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وعلى السعودية بشكل خاص من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية و كما هو واضح بأن تركيا تريد فرض سياستها على المنطقة، وان العلاقات السعودية – التركية تدهورت بشكل لافت. خاصة بعد أن أشار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى تركيا بإعتبارها جزءاً من مثلث الشر الى جانب إيران و حلفائها والمتطرفين الإسلاميين.

ومع ذلك ان الباحث يعاني من مشكلة ندرة المصادر التي تتناول موضوع العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا في الفترة التاريخية (2014-2018).

2.3 أهداف الدراسة:-

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:-

1. يهدف هذا البحث إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين.
2. التعرف على دور ومدى تأثير العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا.
3. التعرف على أهم المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية للعلاقات بين البلدين.
4. تأثيرات هذه العوامل في مستقبل العلاقات بين السعودية و تركيا.

2.4 أسئلة الدراسة:-

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية :-

السؤال الرئيسي: ما هو دور العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا بين 2014-2018؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:-

1. ما هي اهم هذه العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين البلدين ؟
2. ماهي أبعاد العلاقات بين البلدين وما المستوى الذي وصلت إليه في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية؟
3. ما هي الرؤية المستقبلية للعلاقات بين السعودية و تركيا؟
4. ما هي أهم التطورات هذه العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا؟

2.5 منهجية الدراسة:-

يعتمد منهج البحث على استخدام منهج التحليلي للاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا المنهج في المقارنة بين المملكة العربية السعودية و تركيا ومنها النظام السياسي والبنية الديموغرافية و الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ومدى تأثيرها على البلدين بين المستوى الاقليمي و الدولي، ومواقف البلدين من الأحداث والتغيرات والتطورات التي وردت أثناء هذا البحث في فترة 2014-2018، خاصة بعد مجموعة من التغيرات من اهمها ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الذي يعرف اختصاراً بـ "داعش" عام 2014، ونشوب الاقتتال المسلح في اليمن وتخللتها العمليات العسكرية ضد الحوثيين أو التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم) في 2015/3/25، ومحاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس التركي رجب طيب اوردوغان من قبل مجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية في 2016/7/15، وقضية إختفاء الصحفي و الإعلامي السعودي أحمد حمزة خاشقجي في 2018/10/2 في قنصلية بلاده في اسطنبول.

وتحليل الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا.

3. المبحث الأول / العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية حيث قال نابليون بونابرت "أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها" ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة وقد أطلق على هذه الصلة بعلم السياسة الجغرافية أو الجيوبولتيك (Geo politic)* وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولية السياسية وعلى علاقاتها الخارجية (توفيق، 2006 :131).

و العامل الجغرافي من العوامل المهمة لقيام الدول و إزدهارها و توسعها ولها القيمة في قوة الدولة و حتى بعد الثورة التكنولوجية و صناعة الأسلحة المتطورة والفتاكة، وقد يكون العامل الجغرافي من العوامل التي تؤدي إلى إنهيار وزوال الدول في الماضي

وحتى الوقت الحاضر (ظاهر، 2013: 84).

*. الجيوبولتيك (Geo politic) ظهر إصطلاح يعرف بالجيوبولتيك ومن مفهوم اللفظ يظهر أن مضمون هذا العلم يجمع بين الجغرافية والسياسية أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية وهنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع الجيوبولتيك، أي أنها علم يبحث فيما بين السياسية والرقعة الأرضية من علاقات، و إنه يهدف بصفة خاصة على تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزودبها قادة الدولة وسياستها، أنظر إلى:- (سعودي، 2010 :12).

كما تعتبر دراسة العامل الجغرافي إحدى العوامل المؤثرة في العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا، يتطلب دراسة الموقع الجغرافي و جوانبه وتأثيره ذلك في العلاقات بين البلدين، و يعتبر الموقع الجغرافي من أهم المقومات التي تساهم في بناء قوة الدولة، وفي هذا المجال يقول نيكولاس سبيكمان العالم السياسي الهولندي " إن القوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي فضلاً عن مواردها الطبيعة والإقتصادية وحجم سكانها، وتطورها التقني وجميعها مقومات إستراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدولة وسياستها الخارجية(السماك، 1988 :75).

بالنسبة للموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية هنالك ثلاثة جوانب للموقع منها موقع الدولة فلكياً ونوع الموقع، كذلك دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة تباينت في درجة تأثيرها على الأهمية الإستراتيجية للمملكة، فالمملكة تقع في شبه الجزيرة العربية وفي اقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا وتنحصر بين دائرتي العرض32 12'00'' و16 46'22'' وخطي الطول 34 29'30''و 55 40'00'' شرقاً تقريباً ويمد خط مدار السرطان 23.30 شمالاً من وسطها تقريباً (رفلة و آخرون، 1965 :345).

وتمتد حدودها من الشرق إلى الغرب حوالي 500 كم ومن الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي 2500 كم وإمتدادها من الشمال إلى الجنوب بحدود 2000 كم(العنيزان وآخرون، 2017 :17).

وهذا موقع الفلكي للمملكة قد أضفى عليها ظروفاً مناخية تتصف في عمومها بالقسوة وإنعكاساتها السلبية على النشاطات السكانية، كما أن ذات الموقع اشتمل على موارد طبيعية ذات مدلول اقتصادي هام لم يتوفر لكثير من الدول، ويقصد بذلك الموارد التعدينية بنوعيها الفلزي واللافلزي مما ساعد على التحول الإقتصادي بفضل الإستغلال الأمثل للعوامل الإقتصادية المتاحة الأمر الذي أدى في النهاية إلى النمو والتطور واللحاق بمصاف الدول ذات الطفرة الإقتصادية التي انعكست إيجاباً على جوانب الحياة السياسية والإجتماعية وجعل المملكة ذات أهمية إستراتيجية(البريش، 2017 :52-53).

أما موقع المملكة من المصطحات المائية (الموقع البحري) يتمثل في إمتداد حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر الذين عرفا منذ القدم بأهميتها كالطرق الإستراتيجية للإتصال بين دول جنوب شرق آسيا والدول العربية والأوربية الأخرى مما زاد حركة التجارة بين آسيا و أوروبا (محمد،2010 :32).و للمملكة ساحل طويل على البحر الأحمر يبلغ طوله 1670 كم و تمتلك حلقة الوصل بين بحار الشمال و بحار الجنوب وهو الطريق الذي يمر من خلال السلع والبضائع إلى أسواق آسيا و جنوب شرق أفريقيا وهو ذاته الطريق الذي يمر عبره نفط الشرق إلى أوروبا والغرب (شريف، 1982 :13).وعبر السواحل الغربية للمملكة والتي تمتد بخط مستقيم من جزر تيران والتي تقع ضمن المياه الإقليمية المصرية إلى حدود اليمن جنوباً، توجد هناك بعض الجزر السعودية التي تعد ضمن حدود المياه الإقليمية للمملكة والتي تمتد نحو 12 ميلاً بحرياً من الشواطئ ومنها جزر تقع في مدخل خليج العقبة(رفلة و آخرون، 1965 :364).

وأصبحت المملكة بحكم طول سواحلها و إشرافها على أهم ثلاثة ممرات مائية في العالم (خليج العقبة وباب المندب ومضيق هرمز) من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تأثيراً وتحكماً في التجارة العالمية ولها بعد استراتيجي واهمية إقتصادية، و كما أصبحت موانئها على البحر الأحمر والخليج العربي من أشهر موانئ العالم وأكثرها نشاطاً في مجال تصدير المواد البترولية خاصة بعد أن اشتهرت تلك الموانئ بالصناعات البتروكيماويات(الجهني، 1994 :40).

وبالإضافة إلى ذلك كما بدأ إهتمام المملكة بتعيين حدودها البرية والبحرية مع الدول المجاورة والمقابلة لها منذ توحيدها في 1932/9/23 على يد الملك عبدالعزيز آل سعود وقد اتفقت المملكة مع جميع الدول المجاورة لها تعيين الحدود البرية فيما بينها، كما اتفقت المملكة مع معظم الدول المجاورة والمقابلة لها في الخليج العربي وخليج العقبة والبحر الأحمر على تعيين الحدود البرية بينها (العنيزان وآخرون، 2017 :63).

كما تشترك المملكة بحدود يحدها من الشمال كل من المملكة الأردنية الهاشمية، العراق، الكويت، ومن الشرق الإمارات، قطر، البحرين، و سلطنة عمان من الجنوب الشرقي و اليمن من الجنوب (محمد،2010 :32، 31).

وتبلغ مساحة المملكة نحو 2.25.000 كيلو متر مربع ما يقارب 80% من جملة مساحة شبه الجزيرة العربية، أي مايعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أضعاف فرنسا (الحضرمي، 2002 :72).

أما بالنسبة للموقع الجغرافي لجمهورية التركية فأراضيها تمتد بين دائرتي عرض 42-36 درجة شمالاً وخطي طول 44-26 درجة شرقاً، وهي بذلك تبدو في هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب 483 كم وطوله من شرق إلى الغرب 1450 كم(جوده و هارون، 1999 :667).

و تبلغ مساحتها من القسم الآسيوي 756,953 كم بينما تبلغ مساحة الجزء الأوروبي من تركيا (تراقيا الشرقية) 3% من مجموع مساحتها أي 23,623 كم وبذا تبلغ مساحة البلاد عامة 780,576 كم(رزقانه، 1987 :4 ؛ شاكر، 1988 :81).

كما تمتد تركيا غرباً إلى نهر مارتيزا أما القسم الأكبر فيقع في قارة آسيا، ويعرف بأسم آسيا الصغرى أو هضبة الأناضول ويفصل بين القسمين الأوروبي و الاسيوي مضيق البسفور ومضيق الدردنيل وبحر مرمرة (جوده و هارون، 1999 :667).

و تحدها من الشرق جورجيا و أرمينيا و أذربيجان، ومن الجنوب الشرقي إيران والعراق وسوريا، ومن الجنوب الغرب البحر الأبيض المتوسط و بحر إيجه، و من الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الغربي بلغاريا واليونان (المرشد، 2018: 30).

من جانب آخر تعطي هذه المساحة تركيا اشرافها على سواحل بحار استراتيجية لها تأثير على السياسة الدولية، وإلى جانب هذه الميزة البحرية لتركيا فأنها تقع على مفترق طرق المواصلات البرية بين قارتي آسيا وأوروبا والمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الاوسط وآسيا، والمواصلات البرية بين دول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت تركيا بمثابة جسرٍ متعدد الإتجاهات بين دول أوروبا و آسيا والشرق الأوسط(البريش، 2017 :57).

فموقع تركيا الاستراتيجي على مستوى العالم يفرض عليها إيجاد نظام سياسي و عسكري قوي وبنية مؤسسية تتناسب مع موقعها و حضور قوي للجيش كفاعل مميز ونشط يشكل السياسة المحلية والدولية التركية(دلة، 2016 : 7).

ومما سبق نستقصد بالموقع الجغرافي للدولة تعني دراسة موقع الدولة فلكياً ونوع الموقع، ودراسة الموقع تجاه الدول المجاورة، ومن جانب اهمية الموقع الجغرافي يمكن القول إن الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في تحديد مكانة الدولة و قوتها على مستوى دول الإقليمية والدولية، وكما يؤثر الموقع الدولة في صنع قراراتها و توجيه سياستها وعلاقاتها بالدول الأخرى، وبالنسبة للموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية تعتبر موقع المملكة هوأحد من أهم المواقع الاستراتيجية على مستوى الشرق الأوسط و على مستوى دول الخليج العربي، وبرغم من ذلك فإن الموقع الجغرافي للمملكة قد ألقى عليها عبء السيطرة على رقعة واسعة من الأرض ويسكنها عدد قليل نسبياً من السكان، وعبء حماية حدود مترامية الأطراف وضمان و حماية الإستقرار والأمن على هذه الحدود يعني إما خلق قدرة عسكرية قوية أو البحث دائماً عن ضمان أو حماية خارجية أو إعتمادها على دول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، من أجل حمايتها من النفوذ والهيمنة دول المجاورة من بينها إيران. وبالنسبة للموقع الجغرافي لتركيا فانه يتميز كونه أستراتيجي وهي حلقة الوصل بين آسيا و أوروبا، وهذا الموقع يفرض عليها إيجاد نظام حكم قوي والسياسة الخارجية الخاصة تنتهجها تركيا ممثلة في علاقات حسن الجوار و إبرام معاهدات التعاون والصداقة والدخول في التكتلات الإقليمية والدولية، من أجل الدفاع عن هذا الموقع الاستراتيجي والمهم.

4. المبحث الثاني / العامل الديموغرافي

يعد العامل السكاني من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية و له مكانة متميزة في المجتمع الدولي فحجم السكان يلعب دوراً كبيراً في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيراً ترافقه عوامل أخرى منها المستوى التعليمي والصحي والتقني الذي وصل اليه السكان والتماسك الإجتماعي والإبتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق و الى أي مدى يسود التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية (طشطوش، 2010 :87).

بالنسبة المملكة العربية السعودية فإنها دولة واسعة المساحة قليلة السكان، مما أحدث خوفاً في ذهن صاحب القرار السياسي من الخلل الذي يمكن أن يحدثه هذا التنافر بين الحجم الدولة والكثافة السكانية(الحضرمي، 2002 :77).

و يقدر عدد سكان المملكة العربية السعودية وفقا للإحصائية السكانية لعام 2017 ب 32,552,336 نسمة مقارنة ب 31,742,308 نسمة في المسح الديموغرافي 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي 2.52% كما بلغت إجمالي عدد سكان المملكة في عام 2018 حوالي33,413,6600 نسمة(الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية،2016 : 18؛ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية،2017: 20).

وكما يقدر عدد السعوديين وفقا للإحصائية السكانية لعام 2018 تبلغ حولي 20,768,627 نسمة، وعدد السكان غير السعوديين في نفس العام حوالي 12,645,033 نسمة، كما يتوزع عدد سكان حسب جنس بما نسبته 57.56% ذكور و 42.70% إناث من جملة السكان في 2018، وتبلغ الكثافة السكانية في المملكة 17.1 نسمة لكل ميل مربع (الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية،2016: 18؛ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية،2017: 20؛ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2018: 1).

يعد غالبية السعوديين من المسلمين السنة و تتواجد عدة اقليات بالمملكة منها الطائفة الشيعية الاثنا عشرية وتشكل حوالي 5% إلى15%، وتتركز في الشرق البلاد في مدن القطيف والإحساء و توجد أقلية غير معروفة العدد تتبع المذهب الزيدي في جنوب البلاد(عطوان، 2015: 26).

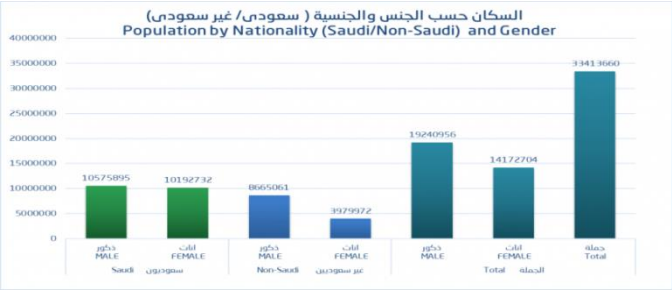

يوضح الشكل رقم (1) إحصاء السكان حسب الجنس والجنسية (سعودي وغير سعودي) لعام 2018 (الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2018: 2).

وبالنسبة إجمالي عدد سكان تركيا في عام 2018 تبلغ حوالي 82,319,72 نسمة، وعدد السكان من الذكور كنسبة مئوية من الإجمالي تبلغ 49.3% وعدد السكان من إناث كنسبة مئوية من الإجمالي تبلغ 50.7% وتبلغ الكثافة السكانية في تركيا 194 لكل ميل مربع.(world Bank Group,2018: 1)

كما يوضح جدول رقم (1) عدد السكان و نسبة السكان حسب الجنس و الكثافة السكانية في كل من المملكة العربية السعودية و تركيا لعام2018

الدولة	العدد السكان	الذكور	الإناث	الكثافة السكانية
السعودية	33,413,6600	%57.56	%42.70	17.1
تركيا	82,319,72	%49.3	%50.7	194

ونستنتج من ذلك ان العامل الديموغرافي من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية و يؤثر العامل السكاني في سياسات كثير من الدول و ذلك من حيث الكمية والكيفية السكان (Quality and Quantity) بالرغم من إن الكثافة السكانية تؤثر على مكانة الدولة فالنوعية المكوناتية للسكان من حيث المستويات الإجتماعية والثقافية والعلمية و نسبة الشباب في الدولة والمستوى الإقتصادي و مستوى الإنتماء و مشاركة المواطنين في بناء الدولة و عملية السياسية و دورهم في صنع القرار السياسي في بلادهم أكثر أهمية في بناء الدولة القوية على مستوى دول العالم، وبالنسبة لمملكة العربية السعودية فإنها دولة واسعة المساحة وقليلة السكان و الأيدي العاملة الأمر الذي يجبرها على جذب المزيد من عناصر قوة العمل (الأيدي العاملة) الخارجية، وهذا ماعانت منه النظام السياسي السعودي، وبالنسبة لتركيا فإن السكان القاطنين فيها لايتوزعون بشكل منتظم إذ نجد الكثافة السكانية العالية في السهول الساحلية خاصة مناطق الممتدة بجوار البحر الأسود وبحر إيجة و مرمرة، والعكس الصحيح بالنسبة للمناطق الأخرى، ومن جانب آخر فإن تركيا يتكون من قوميات متعددة منها الكورد والأرمن والأقليات الأخرى و تركيا لم تنجح في إدارة مجتمعها التعددي و في حين أن مصطلح القومية الكوردية أو الأرمنية في حد ذاته لاتزال قضية حساسة، ومن جانب إنتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحترام حقوق المكونات الأخرى من أهم الأسباب التي تعرقل في الانضمام تركيا في الإتحاد الأوروبي.

5. المبحث الثالث/ العامل الاقتصادي

يعد العامل الإقتصادي من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وغالباً ما ستخدم الدول الوسائل الإقتصادية للسعي من أجل تحقيق أهدافها وان القدرة الإقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية، كما يؤثر العامل الإقتصادي في عملية صنع القرار في العلاقات الدول مع بعضها البعض، وإن الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية و واحدة من أهم اسباب القوة في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء(النعيمي، 2011: 209).

فالدولة التي تتمتع بنظام إقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية و طاقات إنتاجية وتكون لديها حرية أكبر عند إختيارها ببدائل المطروحة أمامها(الكفارنة، 2009: 22).

على عكس الدول الأقل مواردا والأقل طاقة، مما يجعلها في وضع التخوف الدائم من مضاعفات المواقف الخارجية وتداعياتها عليها (محمد، 2017: 100).

مع ذلك أن وجود هذه الموارد الإقتصادية للدولة لايكفي أحياناً لنجاح سياسيتها الخارجية، بل يجب أن يتوافر شرط آخر، وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد و الإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة الدولة و مصالحها(الكفارنة، 2009: 22).

لهذا السبب دعائم الإقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما أنها أساس صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيراً أثناء الحرب(فرانكل، 1984: 103).

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم الإقتصاد بلا منازع فمن امتلاك زمام الإقتصاد امتلك زمام القوة بكل مقومات معنى الكلمة، فالنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الإقتصادية في تفسيرها و تأثيرها على العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو التغيير والتلسيم بدور و أهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة ومكانتها الدولية و تحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي (طشطوش، 2010: 73-74).

و في ظل عصر العولمة و النظام العالمي الجديد حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، و الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل Interdependence ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينيات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين (عمر و حيدر،2015: 11).

و إذ لايوجد من بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في إشباع حاجات سكانية من السلع والخدمات، وكذلك الكثير من تلك الدول من ينتج من السلع أو يمتلك لمواردها مايفيض عن حاجاته من الإستهلاك المحلي لذلك فقد اقيما لتبادل بين الدول حيث يحصل كل منها على مايحتاجه مما لايتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطى نسبة مايفيض عن حاجاته الإستهلاكية والإنتاجية، وهكذا تجرى عملية تبادل السلع بين الدول (توفيق، 2006 :159).

ومن هنا يمكن القول بأن العامل الإقتصادي و هو من العوامل المؤثرة في العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا و تتمتع كل من البلدين بأهمية و قوة اقتصادية ضخمة على مستوى الإقليمي و العالمي وعلى سبيل المثال تتنوع الثروة المعدنية في تركيا بين (60) معدناً مختلفاً من أهمها (الكروم، الحديد، الرصاص، النحاس، الألمنيوم، الفضة، الذهب، الفحم، الفوسفات، الصوديوم، مادة البور و البراليت، زجاج بركاني) مع وجود احتياطي محدود من النفط في جنوب الشرق البلاد، وتمتلك تركيا ثروة مائية ضخمة النابعة من أراضها وهي دجلة والفرات (ملاعب، 2017: 1).

والمملكة العربية السعودية تمتلك (الألمنيوم، النحاس، الذهب، الحديد، الرصاص، الفضة، اليورانيوم، هيدروجين، كربون، نتروجين، أوكسجين، فسفور، كبريت، سيليزيوم، بولونيوم) أما تعتمد السعودية بشكل كبير في إقتصادها على مورد واحد و هو النفط، على سبيل المثال صدرت السعودية نحو 2.6مليار برميل من النفط خلال العام 2018 بمتوسط إنتاج يومي 7.1 مليون برميل يومياً كما هو موضوح في شكل رقم (2)(عبدالله، 2019: 1).

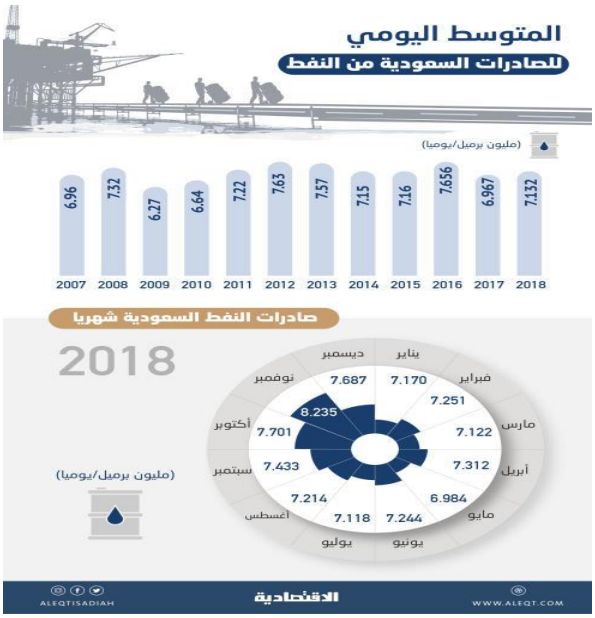

وبالنسبة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا حسب الإحصائيات يبين بأن تبادل التجاري بين البلدين تبلغ 6,511,926.8800 مليار دولار في عام 2014، و 6,154,389.4600 مليار دولار في 2015، و 5,504,636.5200 مليار دولار في 2016، و 4,800,759.7200 مليار دولار في 2017، و 4,976,035.7080 مليار دولار في 2018 وكما يوضح الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و تركيا خلال الفترة (2010-2018) لكل من الصادرات و الواردات بين البلدين كما هو موضوح في جدول رقم (2) التبادل التجاري بين السعودية و تركيا خلال الفترة (2010-2018)(الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2016: 44؛ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، 2017: 19،17؛ الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية،2018: 25،23).

جدول رقم (2) التبادل التجاري بين السعودية و تركيا خلال الفترة (2010-2018)

السنة Year	الصادرات Export	الواردات Import	حجم التجارة Volume of Trade	مايعادل بدولار	الترتيب Rank	الميزان التجاري Blance of Trade
2014	13,558	10,867	24,424	6,511,926.8800	20	2,691
2015	10,338	12,745	23,083	6,154,389.4600	17	-2,406
2016	8,582	12,064	20,646	5,504,636.5200	17	-3,482
2017	6,688.3	11,312.3	18,0006	4,800,759.7200	19	-4,624
2018	8,627.2	10,036.2	18,6634	4,976,035.7080	20	-1,409

ونستنتج من ذلك ان حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و تركيا الذي يناهز 7,895,328.6770 مليار دولارفي 2012 و زيادة في عدد السياح السعوديين الذي يقصدون تركيا وزيادة عدد شركات السعودية في تركيا، وزيادة عدد العمالة التركية التي تدخل السعودية، وتعززت هذه العلاقات في عدد من الزيارات الرسمية التي قامت بها قيادات البلدين كان من أهمها زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى أنقرة في 2015/4/7، وزيارة رئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الرياض في 2015/12/29، و أن التبادل التجاري بين السعودية و تركيا في سنة 2018 تبلغ 4,976,035.7080 مليار دولار وكان حجم هذه التبادل التجاري تبلغ 7,895,328.6770 مليار دولار سنة 2012 قبل ان يتراجع في السنوات (2016،2017،2018)، و تدفق حجم التبادل التجارة بين المملكة العربية السعودية و تركيا خاصة بعدة حصار على دولة قطر، وقتل الصحفي السعودي جمال قاشقجي، وأيضاً إنخفاض حجم التبادل التجاري يعد إلى حالة الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد التركي منذ أكثر من سنتين 2017-2018 وهذه الحالة لها آثر الكبير في بيئة الإستثمار في تركيا بغير الجاذبة للمستثمرين الخارجيين بسبب التضخم المرتفع وانخفاض سعر ليرة التركية.

6. المبحث الرابع / العامل العسكري

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة والمؤثرة في السياسية الخارجية والعلاقات الدولية (النعيمي، 2011: 255).

و أيضاً العامل العسكري والقوة العسكرية يشكل أحد المآخذ على النظام الدولي وفرقاً جوهرياً بينه وبين النظام الداخلي فالدول لاتعيش في مأمن من المخاطر أو الهجوم و غالباً ما تفشل في إيجاد بديل فعال ولهذا فهي تتمسك بأسلحتها وبقوتها العسكرية التي هي ضرورية جداً لضمان أمنها القومي والأسلحة والقوة العسكرية والحروب كانت ولازالت من الوسائل أكثر أهمية لسلوك الدول وتلعب دوراً مركزياً لحل الصراعات بين الدول في وقتاً الحالي (توفيق، 2006 :177).

بالنسبة للمتغير العسكري فيعد من وسائل قوة سياسية الدولة، فالدول تعتمد على قدراتها العسكرية مما سينتج لها دور كبير في صنع القرارات السياسية في وقت السلم والحرب، ففي وقت السلم تعد عاملاً مؤثراً للمكانة الدولة حتى لو كان بشكل غير المباشر بقصد التأثير في السلوك السياسي للدول الأخرى، أما في وقت الحرب فالقوة العسكرية الكفؤة ستمثل دورها في الدفاع والحفاظ عن بلدانها ضد أي خطر داخلي والخارجي التي يهدد أمن وسلامة الدول.(Scout, 1967:85)

ومن هنا يمكن القول العامل العسكري له أهمية كبيرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا من خلال إبرام الإتفاقيات بشأن تعاون العسكري والتصنيع العسكري.

هدفت الإستراتيجية التركية في ظل تعزيز تعاونها العسكري مع دول الخليج العربي بشكل العام ومع السعودية بشكل الخاص إلى اختراق السلاح الخليجي وفتح منافذ بيع في تلك الدول أمام منتجاتها من الصناعات الدفاعية مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح وزيادة الإنتاج في الشركات الصناعية العسكرية فضلاً عن جذب مزيد من الإستثمارات و رؤوس الأموال التركية أو الخليجية للدخول إلى مجال الصناعات العسكرية التركية(البريثن، 2017 :95).

خاصة بعد نجاح تركيا في تصدير منتجاتها من المعدات العسكرية الدفاعية، على سبيل المثال الصادرات العسكرية التركية في عام 2012 بحوالي 1.2 مليار دولار، وفي عام 2013 فقد بلغت حوالي 1.5 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الدفاعية التركية في عام 2014 حوالي 1.8 مليار دولار، وعليه فقد سعت تركيا إلى رفع قيمة صادراتها العسكرية لملياري دولار في عام 2016، وصولاً إلى 25 مليار دولار بحلول عام 2023، ومن أبرز اتفاقات في مجال التسليح بين السعودية و تركيا كان و أبرزها صفقة شراء العربات المصفحة التي وصلت قيمتها إلى 2.5 مليار دولار (المبيض، 2016: 71،74).

ومن جانب الآخر أشار موقع Global Fire Power الأمريكي إلى القوة العسكرية كل من تركيا و السعودية، وان تركيا قد جاءت في المرتبة ، في حين تأتي السعودية في المرتبة رقم 26 على أقوى جيوش العالم التي تضم 137 دولة.

الجدول رقم (3) مقارنة بين القوة لكل من السعودية وتركيا لعام 2018 حسب تصنيف موقع Global Fire Power الأمريكي لأقوى جيوش العالم(global fire power,2019: 1).

الجدول رقم (3) مقارنة بين القوة لكل من السعودية وتركيا لعام 2018

	السعودية	تركيا
عدد السكان	33,413,6600	82,319,72
عدد القوات العسكرية العاملة	231000	710565
عدد الطائرات المقاتلة	203	207
عدد الدبابات	1142	2446
الأصول البحرية	72	194
درجة مؤشر القوة	0,4636	0,2216
المرتبة	26 عالمياً	9 عالمياً
ميزانية الدفاع	69.5 مليار دولار	10.2 مليار دولار

يرى الباحث: أن العامل العسكري من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بين الدول فعندما يكون حجم جيش دولةٍ ما كبيراً و ضخمة ويتميز بأستخدام لأسلحة ومعدات عسكرية عصرية وقوية عندها يعد عاملاً مؤثراً في علاقات الدولية، فجيش الدولة يحدد قوتها العسكرية و قوتها في التأثير على القرارات الإستراتيجية الإقليمية والدولية خصوصاً في حالات الحرب، وبالنسبة العامل العسكري وتأثيراتها في العلاقات بين المملكة العربية السعودية و تركيا كانت العلاقات العسكرية السعودية التركية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات 2006-2016 إلا أن الأحداث الأخيرة قد تعصف بطموحات الجانبين خاصة بعد توتر العلاقات السياسية بين البلدين وعدم ظهور إنفراجه في الأزمة الحصار على قطر و مقتلى الصحفي الخاشقجي و حملات التصعيد الإعلامي في كل من البلدين.

7. الإستنتاجات

النتائج التي توصلت إليها البحث وهي:-

1- إن العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية (كالعامل الجغرافي و الديموغرافي و الإقتصادي، والعسكري) من أهم العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات بين المملكة العربية السعودية ، وكما تؤثر هذه العوامل في مكانة الدولة و قوتها على مستوى كل من بين البلدين وأيضاً هذه العوامل تؤثر تأثيراً واضحاً في صنع قراراتهما و توجيه سياستهما وعلاقاتهما بين البعض.

2- موقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية تعتبر موقع المملكة واحدة من أهم المواقع الاستراتيجية على مستوى الشرق الأوسط و على مستوى دول الخليج العربي، وبرغم من ذلك الموقع الجغرافي للمملكة قد ألقى عليها عبء السيطرة على رقعة واسعة من الأرض ويسكنها عدد قليل نسبياً من السكان، وعبء حماية حدود مترامية الأطراف وضمان و حماية الإستقرار والأمن على هذه الحدود يعني إما خلق قدرة عسكرية قوية أو البحث دائماً عن ضمان أو حماية خارجية أو إعتمادها على دول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، من أجل حمايتها من النفوذ والهيمنة دول المجاورة من بينها إيران.

3- وبالنسبة للموقع الجغرافي لتركيا فتتميز كونه أستراتيجي وهي حلقة الوصل بين آسيا و أوروبا، وهذه الموقع يفرض عليها إيجاد نظام حكم قوي والسياسة الخارجية الخاصة تنتهجها تركيا ممثلة في علاقات حسن الجوار و إبرام معاهدات التعاون والصداقة والدخول في التكتلات الإقليمية والدولية، من أجل الدفاع عن هذا الموقع الاستراتيجي والمهم.

4- المملكة العربية السعودية فإنها دولة واسعة المساحة وقليلة السكان و الأيدي العاملة الأمر الذي يجبرها على جذب المزيد من عناصر قوة العمل (الأيدي العاملة) الخارجية، وهذا ماعانت منه النظام السياسي السعودي.

5- الكثافة السكانية في تركيا العالية في السهول الساحلية خاصة مناطق الممتدة بجوار البحر الأسود وبحر إيجة و مرمرة، والعكس الصحيح بالنسبة المناطق الأخرى، ومن جانب آخر فإن تركيا يتكون من قوميات متعددة منها الكورد والأرمن والأقليات الأخرى و تركيا لم تنجح في إدارة مجتمعها التعددي و في حين أن مصطلح القومية الكوردية أو الأرمنية في حد ذاته لاتزال قضية حساسة، ومن جانب إنتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحترام حقوق المكونات الأخرى من أهم الأسباب التي تعرقل في الانضمام تركيا في الإتحاد الأوروبي.

6- أن التبادل التجاري بين السعودية و تركيا في سنة 2018 تبلغ 4,976,035.7080 مليار دولار وكان حجم هذه التبادل التجاري تبلغ 7,895,328.6770 مليار دولار سنة 2012 قبل ان يتراجع في السنوات (2016،2017،2018)، و تدفق حجم التبادل التجارة بين المملكة العربية السعودية و تركيا خاصة بعدة حصار على دولة قطر، وقتل الصحفي السعودي جمال قاشقجي، وأيضاً إنخفاض حجم التبادل التجاري يعد إلى حالة الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد التركي منذ أكثر من سنتين 2017-2018 وهذه الحالة لها آثر الكبير في بيئة الإستثمار في تركيا بغير الجاذبة للمستثمرين الخارجيين بسبب التضخم المرتفع وانخفاض سعر ليرة التركية.

7- العلاقات العسكرية السعودية التركية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات 2002-2016 إلا أن الأحداث الأخيرة قد تعصف بطموحات الجانبين خاصة بعد توتر العلاقات السياسية بين البلدين وعدم ظهور إنفراجه في الربيع العربي و الأزمة الحصار على قطر و مقتلى الصحفي الخاشقجي و حملات التصعيد الإعلامي في كل من البلدين.

8. قائمة المراجع والمصادر

1 المراجع باللغة العربية:-

أ- الكتاب:-

إبراهيم، أحمد سلامة (2012). رجال لم يعرفوا المستحيل (1611-2011)، الطبعة الأولى، دمشق القاهرة، سوريا- مصر : دار الكتاب العربي.

عطوان، عباس فاضل (2015). العلاقات السعودية – التركية "2002-2010" الطبعة الأولى، القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.

توفيق، سعد حقي (2006). مبادئ العلاقات الدولية. عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

السماك، محمد أزهر (1988). الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات. الموصل، العراق: مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر.

رياض، محمد (2012). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. القاهر، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

سعودي، محمد عبدالغني (2010). الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

طشطوش/ هايل عبدالمولى (2010). مقدمة في العلاقات الدولية. إربد، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الكندي للنشر والتوزيع.

رفلة وآخرون، فليب (1965). جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعية و إقتصادية و سياسية مع دراسة شاملة للدول العربية. القاهرة، مصر: مكتبة دار النهضة المصرية.

العنيزان وآخرون، عبدالله صالح (2017). المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام. الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية: هيئة المساحة الجيولوجية.

محمد، صادق محمد (2010). دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي. الطبعة الأولى القاهرة، مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

شريف، عبدالرحمن (1982). جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

الجهني، عيد مسعود (1994). الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المعارف.

الحضرمي، عمر (2002). البعد الإقتصادي في السياسة الخارجية السعودية. الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الفتح.

جوده، جوده حسنين و هارون، علي أحمد (1999). جغرافية الدول الإسلامية، الاسكندرية، مصر: دار المعارف.

رزقانه، إبراهيم (1987). الجغرافية الإقليمية للعالم الثالث، القسم الثاني، العالم الإسلامي غير العربي – تركيا، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

شاكر، محمود (1988). تركيا، الطبعة السابعة، بيروت، لبنان: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

المرشد، مي سامي (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

دلة، أمينة مصطفى (2016). الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية و سؤال الهوية، إسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2016). المسح الديموغرافي، الرياض، المملكة

العربية السعودية.

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2017). مسح الخصائص السكانية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2016). إحصائية التبادل التجاري بين المملكة و شركائها التجاريين الرئيسيين، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2017). الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية، 2017، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2018). الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

النعيمي، أحمد نوري (2011). السياسة الخارجية، الطبعة الأولى عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع.

فرانكل، جوزيف (1984). العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبدالرحن القصيبي، الطبعة الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة.

ب/ المجلات:-

ظاهر، سعدون شلال (2013). الفهم الجغرافي للصراع السياسي. مجلة البحوث الجغرافي جامعة الكوفة، العراق: تصدر عن كلية التربية للبنات ،المجلد1، العدد 18.

الكفارنة، أحمد عارف (2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق: تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد42.

محمد، سرى هاشم (2017). الإطار التحليلي لعملية صنع القرار السياسي، مجلة التقني، المجلد 30، العدد5، هيئة التعليم التقني بغداد، العراق: تصدر عن هيئة التعليم التقني بغداد.

عمر، سرسام خليل و حيدر، سةروةر جمال (2015). العولمة في التسعينيات و مابعدها، مجلة بوليتكنيك، المجلد 5، العدد2، جامعة أربيل التقنية، أربيل، الاقليم كوردستان العراق: تصدر عن جامعة أربيل التقنية.

ج- الرسائل الماجستير:-

البريثن، وليد عبدالله حمد (2017). مستقبل العلاقات السعودية / التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية (2016-2020). عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية السنة الدراسية (2016-2017).

المبيض، ماهر عبدالحكيم كامل (2016) العلاقات التركية السعودية و أثرها على استقرار النظام الإقليمي العربي (دراسة تحليلية 2005-2015). عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، السنة الدراسية (2015-2016).

د- مواقع الإلكترونية:-

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (2018). متوفر عبر:- https://www.stats.gov.sa

ملاعب، ناجي (2017). تركيا: الأهمية الإقتصادية الثروات والديموغرافيا السكانية، متوفر عبر:- http://sdarabia.com/2017/06/

عبدالله، إكرامي (2019). السعودية أكبر مصدر للنفط عام 2018 بمتوسط 7.1 مليون برميل يومياً، الإقتصادية -جريدة العرب الإقتصادية الدولية متوفر عبر:- http://www.aleqt.com/2019/03/08/article_1556471.html

2 المصادر الأجنبية:-

World Bank Group (2018). United Nations Population Division world Population Prospects: https://data world Bank.org/indicator/sp.pop.TOTL

Global fire power (2019). Saudia Arabia Military Strength & Turkey Military strength.globalfirepower.com

Scout, Andrew (1967). the functioning of the international political system, New York, USA.